

ملخص تنفيذي

التحديات التي تواجه مؤسسات البحث وأغراض البحث فيما يتعلق بحق المؤلف

مقدمة

الباحثون هم القوة الدافعة وراء توسيع المعرفة البشرية والإبداع والابتكار، وهم في قلب هذه العلاقة الديناميكية. ومن خلال الأنشطة البحثية، يشارك الباحثون في مجموعة متنوعة من المهام، مثل الحصول على البيانات والتجريب والتحليل ونشر النتائج. وتؤدي الأنشطة البحثية إلى ظهور منتجات وخدمات جديدة، ووظائف جديدة، فضلاً عن صناعات وأسواق جديدة. وتجلب تلك الأنشطة التطور العلمي والتكنولوجي، مما يساهم في تحسين حياتنا ورفاهنا الاجتماعي.

وفي هذا المشهد السريع التطور لإبداع المعرفة الحديثة ونشرها، هناك بُعد واحد برز كمجال حاسم للدراسة وهو التفاعل المعقد بين الباحثين (والبحث) وحق المؤلف. فغالباً ما يجد الباحثون أنفسهم في وضع يجب أن يتولوا فيه دورين مختلفين، ويمكن أن يكون هذا التناوب بين الأدوار سلساً تماماً. فيمكنهم، من ناحية، العمل كمؤلفين أو منشئين للمحتوى الأصلي، مما يعني أنهم ينتجون ويستحدثون أعمالهم الفكرية الخاصة، مثل المقالات البحثية والتقارير والكتب وقواعد البيانات وأنواع أخرى من المواد. ويمكن، من ناحية أخرى، أن يكون هؤلاء الباحثون، لدى بحثهم عن المعلومات والموارد ذات الصلة بأبحاثهم، مجرد مستخدمين أو مستهلكين للمواد المحمية بحق المؤلف التي أبدعها آخرون.

ويولد هذا التناوب السلس بين أدوار المبدعين والمستخدمين في مجال البحث مجموعة فريدة من اعتبارات حق المؤلف التي ينبغي استكشافها بمعزل عن المواضيع الأخرى، مثل التعليم أو المكتبات، التي سبق أن درستها لجنة الويبو الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (لجنة حق المؤلف). وعليه، فإن الغرض من هذه الدراسة الاستكشافية هو تسليط الضوء على تلك الجوانب والتعقيدات المحددة التي لم يتم بحثها بعد في سياق الأنشطة البحثية، وبالتالي تفادي ازدواجية المعلومات. وهدفنا هو تزويد أعضاء لجنة حق المؤلف بالأدوات والمعلومات اللازمة للتنقل في عالم البحث الديناميكي، وتهيئة بيئة تغذي الإبداع والابتكار على حد سواء، مع تيسير النفاذ إلى المعرفة.

هيكل الدراسة

يشكل التصنيف الغني لأنشطة البحث والتغيرات الناجمة عن التطور التكنولوجي نقطة انطلاق رئيسية (على النحو المبين في القسم 1). وتبدو التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف كأسس حاسمة الأهمية في هذا السياق، فهي توازن بين حماية التعبير الإبداعي ونشجيع الأنشطة العلمية. وتسمح تلك الأحكام للباحثين باستخدام المحتوى المحمي لأهداف محددة مثل النقد والدراسة والبحث والتعليم. ويُعد التنقيب في النصوص والبيانات، الذي يسمح للأكاديميين بالتحقيق في كميات هائلة من البيانات بحثاً عن أفكار تدفع الابتكار في شتى التخصصات، أحد تلك الأحكام المُعدة للعصر الرقمي الجديد والتي تم سنّها في بعض القوانين الوطنية (كما هو وارد في القسم 2 وفي المرفق الأول).

وبينما يتنقل الباحثون عبر حدود التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف، تؤدي أنظمة الترخيص دوراً حيوياً في منح التصريحات التي تتجاوز الحدود القانونية (ترد بعض الأمثلة في المرفق الثاني). ويمكن لترتيبات الترخيص المذكورة، التي يمكن أن تمتد من نُهج تقليدية إلى نُهج بديلة، أن توفر للباحثين إمكانية النفاذ إلى مجموعة واسعة من المحتوى، بما في ذلك من خلال استراتيجيات العلوم المفتوحة (كما ترد مناقشته في القسم 3، وفي المرفق الثالث).

ومن بين التحديات العديدة التي تستحق اهتماماً خاصاً فيما يتعلق بتطبيق التقييدات والاستثناءات التحدي الخاص بإمكانية تجاوزها: أي إمكانية أن تحل التراخيص محلّ التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف التي تم سنّها قانوناً. وثمة مسألة أخرى هي تدابير الحماية التكنولوجية، التي تُستخدم في أنظمة إدارة الحقوق الرقمية لتنظيم النفاذ إلى المواد المحمية بحق المؤلف واستخدامها. فبالمثل، قد يطرح التفاعل بين تدابير الحماية التكنولوجية والاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف تحدياً يتمثل في منع تدابير الحماية التكنولوجية للاستخدامات المسموح بها بموجب التقييدات والاستثناءات القانونية. وأخيراً، بات من الواضح، في عالم يزداد ترابطاً، أن النشاط البحثي يتجاوز الحدود بسهولة. ويعتمد تقدم المعرفة على التعاون الدولي واستخدام الموارد من مختلف الولايات القضائية. وتنشأ التحديات المتعلقة بالولاية القضائية والقانون المنطبق فيما يخص إنفاذ الحقوق في جهود البحث عبر الحدود عن تنوع قوانين حق المؤلف ولوائحها، فضلاً عن حلول الترخيص المتاحة في مختلف الدول الأعضاء (كما ترد مناقشته في القسم 4).

الاستنتاجات

التكنولوجيات الرقمية بصدد تغيير طريقة إجراء البحوث ولا توجد إجابة واحدة على القضايا المختلفة التي تثيرها. ويجب على كل بلد تكييف خطته للاستفادة من الفرص مع التصدي بفعالية للتحديات في مجال حق المؤلف. ولا يقتصر ذلك على إنشاء أنظمة مناسبة بشأن التقييدات والاستثناءات، ولكن يشمل أيضاً إنشاء تراخيص تناسب احتياجات الباحثين. وهذه النهج لا تتعارض مع بعضها البعض، بل يمكن أن تكون متكاملة وفق السياق الذي تجرى فيه البحوث، فضلاً عن أولويات كل دولة عضو لتعزيز النهوض بالبحوث.

ويرتبط نطاق التقييدات والاستثناءات ارتباطاً وثيقاً بتوافر التراخيص في كل بلد. ويحدّد ذلك الترابط الأنشطة التشغيلية التي تتطلب ترخيصاً، وله بدوره تأثير على وضع الأحكام الخاصة بالتقييدات والاستثناءات. ويبقى إيجاد التوازن المناسب بين تلك العوامل في أيدي الدول الأعضاء.

والملاحظ، من ناحية، أن المعاهدات الدولية اعترفت بأهمية التقييدات والاستثناءات في التشريعات الوطنية لأغراض البحث. والأمر متروك للدول الأعضاء لتطبيق مواطن المرونة الناشئة عن التقييدات والاستثناءات وفقاً لوسائل الاستغلال التكنولوجية الجديدة. ويجب أن يستوفي ذلك التكييف دوماً معايير الخطوات الثلاث، مما يضمن توازناً دقيقاً بين حقوق أصحاب الحقوق والمصلحة العامة في البحث. وتخلق الأحكام البالية وغير الواضحة الخاصة بالتقييدات والاستثناءات حالة من عدم اليقين القانوني وتخلّ في نهاية المطاف بتطوير الأنشطة البحثية، لا سيما في الوسائط الرقمية والإلكترونية، بما في ذلك عبر الحدود.

ومن ناحية أخرى، يمكن لأصحاب الحقوق منح تراخيص للاستخدام تتجاوز تلك التي يسمح بها القانون تحديداً عبر التقييدات والاستثناءات، إما بشكل فردي أو من خلال منظمات الإدارة الجماعية. وتتمثل الممارسة المعتادة في أن يدير أصحاب الحقوق تراخيص الاستخدامات الأولية، وتدير منظمات الإدارة الجماعية تراخيص الاستخدامات الثانوية للمصنّفات المنشورة. ولكن مع التقدم التكنولوجي، بما في ذلك الإنترنت والوسائط الرقمية، أصبح من الأسهل على أصحاب الحقوق الترخيص مباشرة حتى لأغراض الاستخدامات الثانوية، مثل التنقيب في النصوص والبيانات.

ويُعد الترخيص أداة تمكينية لتعزيز التعاون البحثي عبر الحدود وتلبية الاحتياجات الخاصة للمؤسسات الأكاديمية. وتتمثل إحدى القضايا الرئيسية في ضمان إمكانية استفادة عمليات البحث من الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيات الرقمية عبر الولايات القضائية.

ويعكس الترخيص المباشر للاستخدامات البحثية صورة غير متجانسة، حسب القطاعات ومقدمي الخدمات، مع توافر متفاوت في جميع أنحاء العالم. ولا يجري تطوير ممارسات الترخيص لأنشطة البحث بشكل موحد وهي تختلف من بلد إلى آخر، وفقاً لاعتبارات تشريعية وثقافية واقتصادية وسوقية محددة. ومن التحديات الواضحة أيضاً والمطروحة في بعض البلدان عدم وجود منظمات الإدارة الجماعية التي ترخّص أنشطة البحث، أو أنواعاً معينة من المصنّفات.

وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب استغلال المصنّفات في الأسواق الرقمية استخدام أدوات إدارة الحقوق الرقمية، ولكن قد تعيق تلك التدابير، في الوقت نفسه، جهود البحث والمساعي الأخرى التي تستفيد من تقييدات واستثناءات قانونية محددة. وهناك حاجة إلى إعلانات قانونية محددة أو آليات أخرى لتغليب التقييدات والاستثناءات على تطبيق تدابير الحماية التكنولوجية في حالات محددة. وبالمثل، هناك حاجة إلى آليات ذات صلة لحماية الاستخدامات المسموح بها بموجب التقييدات والاستثناءات القانونية من أي شروط ترخيص تقيدها بدون مبرر.

ويتمتع التنقيب في النصوص والبيانات، المرتبط ارتباطاً جوهرياً بتطوير مشاريع الذكاء الاصطناعي، بإمكانات هائلة لإعادة تشكيل البحوث في جميع أنحاء العالم من خلال تمكين الآلات من "قراءة" البيانات (المحتوى المحمي وغير المحمي بحق المؤلف) واستخراج أنماط وروابط مهمة. وقد تناول فعلاً عدد قليل من الدول الأعضاء، على المستوى التشريعي، مسألة ما إذا كان ينبغي التصريح بالتنقيب في النصوص والبيانات لأغراض البحث، ونطاق ذلك التصريح. ومن الأهمية بمكان، قبل اتخاذ أي خطوة تشريعية بشأن التنقيب في النصوص والبيانات، إجراء تقييم دقيق لفوائده المحتملة بالنسبة للتقدم العلمي والبحثي، والنظر في الوقت ذاته في الآثار المترتبة على الحقوق المشروعة للمؤلفين وأصحاب الحقوق في كل ولاية قضائية.

وقد حققت استراتيجيات العلوم المفتوحة، لا سيما برامج النفاذ المفتوح وتراخيص المشاع الإبداعي، نجاحاً كبيراً في ضمان النفاذ إلى المصنّفات والتصريح بإعادة استخدامها، وبخاصة لأغراض غير تجارية. وتلك البرامج ضرورية لنشر نتائج البحوث في جميع أنحاء العالم وضمان النفاذ اللاحق إلى مخرجات البحوث. وتكمن التحديات الرئيسية في كيفية إدارة حق المؤلف في هذه السياقات الجديدة. ومن المهم إجراء تحديد واضح للجهة التي تحتفظ بحق المؤلف في المصنّفات المنشورة بموجب النفاذ المفتوح من خلال اتفاقات، وكيفية توزيع تلك الحقوق بين المؤلفين والمؤسسات، وكيفية ضمان الاستخدام المناسب للمصنّفات من حيث التراخيص والحقوق، مع مراعاة المبادئ والسياسات الرامية إلى ضمان توافر البحث العلمي واستخدامه بالمجان.

ومع إسهام التقدم التكنولوجي في تحويل بيئات البحث، سيكون من المفيد جرد أفضل الممارسات والأحكام القانونية المحدثة. ومن شأن هذا النهج المساعدة على تحديد مختلف الشروط ومواطن المرونة التي تحكم استخدام المصنفات المحمية بحق المؤلف أو تعديلها أو توزيعها في سياقات البحث. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة توجيه التطورات المستقبلية لمواكبة التكنولوجيات الجديدة، مع مراعاة المشهد المتغير باستمرار لحق المؤلف في مجال البحوث.

[نهاية الوثيقة]